الأمم المتحدة

A/74/721

الجمعية العامة

Distr.: General
27 February 2020
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البند 43 من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة 20 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

وفقا للتعليمات الواردة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يشرفني أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 3 كانون الثاني/يناير 2020 الموجهة إليكم من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة. وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 43 من جدول الأعمال.

(توقيع) كارين **بيرس**

020320 020320 20-03107 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 20 شباط/فبراير 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

إن موقف المملكة المتحدة التاريخي والسياسي واضح بشأن مسألة السيادة على جزر فوكلاند. فجزر فوكلاند لم يطرد منها أي سكان مدنيين في 3 كانون الثاني/يناير 1833. وإنما أُرسلت حامية عسكرية أرجنتينية إلى جزر فوكلاند قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر في محاولة لفرض سيادة الأرجنتين على إقليم خاضع للسيادة البريطانية. واحتجت المملكة المتحدة على الفور وطردت الحامية العسكرية الأرجنتينية لاحقا في 3 كانون الثاني/يناير 1833. وشُجِّع السكان المدنيون على البقاء، بعد أن سعوا إلى الحصول على إذن بريطانيا بالإقامة في الجزر وحصلوا عليه. فاختارت الأغلبية البقاء طوعا. وفي عام 1833، لم تكن الحدود الإقليمية لجمهورية الأرجنتين تشمل النصف الجنوبي الجغرافي لشكلها الحالي، أو أي إقليم في جزر فوكلاند أو أنتاركتيكا أو جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش. والأرض التي تشكل الآن مقاطعة تييرا ديل فويغو الأرجنتينية، التي تدعي جمهورية الأرجنتين أن جزر فوكلاند تشكل جزءا منها، لم تشكل هي في حد ذاتها جزءا من جمهورية الأرجنتين إلا بعد نصف قرن تقريبا من عام 1833، حين كان شعب جزر فوكلاند الحالي قد عاش على الجزر وأنشأ جيلين فيها. ويعود تاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند إلى عام 1765، أي قبل بضع سنوات من قيام جمهورية الأرجنتين أصلاً.

وعلاقة المملكة المتحدة بجزر فوكلاند، وبجميع أقاليمها فيما وراء البحار، علاقة عصرية تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في تقرير مستقبله. وتعلّق حكومة المملكة المتحدة أهمية كبيرة على مبدأ وحق تقرير المصير، على النحو المبين في المادة 1-2 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على التوالي.

ومن هذا المنطلق، تظل المملكة المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حقوق شعب جزر فوكلاند في تقرير مستقبله السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويشمل ذلك تأييدها القاطع لحق سكان جزر فوكلاند في تنمية مواردهم الطبيعية بما يعود عليهم بالمنفعة الاقتصادية. ويمثل التنقيب عن المواد الهيدروكربونية في جزر فوكلاند نشاطا تجاريا مشروعا تنظمه تشريعات حكومة الجزر، مع التقيد الصارم بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ولا ينطبق القانون الوطني الأرجنتيني على جزر فوكلاند. ويمثل القرار المسيَّس لإحدى حكومات الأرجنتين السابقة باستهداف الأصول التابعة للشركات الدولية المعنية بالهيدروكربونات في جزر فوكلاند، وتجريم أنشطة الأفراد العاملين فيها، محاولةً غير مقبولة بالمرة لممارسة الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية ولا يستند إلى أي مبرر قانوني. وعلاوة على ذلك، تترتب على هذا القرار تبعات خطيرة على الأعمال التجارية العالمية ومبادئ حرية التجارة.

وتشير جمهورية الأرجنتين بصفة منتظمة إلى بيانات إقليمية تفيد بالدعم الدبلوماسي لإجراء مفاوضات بشأن السيادة، منها قرارات صادرة عن الأمم المتحدة. غير أن أيا من هذه البيانات لا يغير أو يضعف التزام الدول الملزم قانونا باحترام مبدأ تقرير المصير. ويعني ذلك أنه لا مقام للحوار بشأن السيادة ما لم يُبدِ أهالي جزر فوكلاند رغبتهم في ذلك. فالاستفتاء الذي أُجري في عام 2013 – الذي أعرب فيه 99.8 في المائة من المصوِّتين عن رغبتهم في الإبقاء على وضعهم الحالي بصفتهم إقليما تابعا للمملكة المتحدة – وجّه رسالة واضحة مفادها أن شعب هذه الجزر لا يريد حوارا بشأن السيادة.

وإضـــافةً إلى ذلك، تشـــير حكومة الأرجنتين بانتظام إلى الوجود العســـكري في جزر فوكلاند. وقوات المملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلســـي موجودة لأغراض دفاعية بحتة ومســـتوى قوامها ملائم للدفاع عن جزر فوكلاند ضـــد أي تهديد محتمل. والواقع أن الوجود العســـكري للمملكة المتحدة شـــهد انخفاضا كبيرا على مرّ الزمن. وتواصل المملكة المتحدة إبقاء مستويات قواتها قيد الاستعراض.

وتظل المملكة المتحدة وحكومة جزر فوكلاند على اســـتعداد لمناقشـــة المجالات ذات الاهتمام المشـترك في جنوب المحيط الأطلسـي، بشـرط وجوب مشـاركة ممثلي حكومة جزر فوكلاند في أي مناقشـة لقضايا ذات تأثير مباشر على شعب الجزر.